

Distr.: General
5 March 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثلاثون

فيينا، 17-21 أيار/مايو 2021

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت *

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات
والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة
والعدالة الجنائية

التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد

تقرير الأمين العام

ملخص

يقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة التعاون الدولي والمساعدة التقنية التي نفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بجميع صورها وأشكالها، بما في ذلك الأشكال الجديدة والمستجدة، والفساد.

أولاً - مقدمة

1- أعد هذا التقرير عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 230/2020، الذي وافق فيه المجلس على جدول الأعمال المؤقت المنقح للدورة التاسعة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتماشياً مع هذا المقرر، عُقدت دورة عادية مُصَغَّرة للجنة بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 بسبب التحديات التي فرضها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعملاً بمقرر المجلس 230/2020، أُدرجت البنود الواردة في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين، على النحو المبين في مقرر المجلس 223/2019، في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين.

2- ويقدم التقرير معلومات عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) فيما يتعلق بالبند 6، وخصوصاً فيما يتعلق بالبنود الفرعية (أ) و(ب) و(ج)، من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين للجنة (E/CN.15/2021/1). ويتضمن التقرير معلومات عن الأنشطة

* E/CN.15/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

060421 060421 V.21-01349 (A)



التي اضطلع بها المكتب بين شباط/فبراير 2020 وشباط/فبراير 2021 بهدف كبح الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها أشكال الجريمة الجديدة والمستجدة، والفساد.

ثانياً - الجريمة المنظمة عبر الوطنية

ألف - مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأفرقتها العاملة

3- بالرغم من أثر جائحة كوفيد-19، تكيف مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وهيئاته الفرعية سريعاً مع تطورات الوضع ونفذ كل منهم ولاياته وفقاً لما هو مخطط، بسبل من بينها تغيير شكل الاجتماعات إلى اجتماعات عن بعد أو هجينة تضم عدداً محدوداً من الحاضرين فعلياً في غرفة الاجتماع ومشاركين آخرين عبر الإنترنت مع توفير الترجمة الشفوية الفورية عن بُعد.

4- وعقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة دورته العاشرة في فيينا في الفترة من 12 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020، في سنة صادفت الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية وفتح الباب للتوقيع عليها. وقد أسفرت الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف عن اتخاذ سبعة قرارات، من بينها قرار بشأن بدء عملية الاستعراض بموجب آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها (القرار 1/10). وفي ذلك القرار، أحاط المؤتمر علماً بالعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المنشأ وفقاً لقرار المؤتمر 1/9، أثناء المرحلة التحضيرية لعملية الاستعراض، واعتمد المبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القطرية، والمخططات النموذجية لقائمة الملاحظات والملخصات واستبانات التقييم الذاتي بشأن اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها، والتي أُرقيت جميعها بالقرار 1/10. وقدمت الأمانة دعماً فنياً وتنظيماً من أجل وضع الصيغة النهائية لاستبانات التقييم الذاتي التي وضعها فريق الخبراء المنشأ وفقاً للقرار 1/9.

5- ووفقاً لقرار مؤتمر الأطراف 1/10، عقدت الأمانة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020 اجتماعين مشتركين في فترة ما بين الدورات لأفرقة المؤتمر العاملة بغرض سحب القرعة لاختيار الدول المستعرضة والدول المستعرضة.

6- وتماشياً مع قرار المؤتمر 1/9، استحدثت الأمانة بالتعاون الوثيق مع الدول الأطراف النمطة الجديدة الأمانة "RevMod" في بوابة المعارف المعروفة باسم بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك"). وتستخدم هذه النمطة كأداة الاتصال الرئيسية ولحفظ الوثائق التي يجري استخدامها أو إنتاجها في عملية الاستعراض، بما في ذلك استبانات التقييم الذاتي بشأن تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها. وهذه البرمجة متاحة الآن للدول الأطراف.

7- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص والفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين اجتماعاً واحداً لكل فريق في أيلول/سبتمبر 2020. وتناول أحد البنود الرئيسية في جدول الأعمال الذي ناقشه الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص أفضل الممارسات في مجال التحقيقات المشتركة والملاحظات القضائية المتخصصة. وتضمن جدول الأعمال الموضوعي للفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين مناقشة واعتماد التوصيات المتعلقة بالممارسات الجيدة لدعم التعاون الفعال في مجال إنفاذ القانون أثناء الأزمات من أجل اكتشاف حالات التهريب والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً.

8- وعقد الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية اجتماعاً واحداً في تموز/يوليه 2020. وتناولت مناقشات الفريق استجابة بروتوكول الأسلحة النارية والتشريعات الوطنية للتهديدات الجديدة والمستجدة المتعلقة بصنع

الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ونُهج التحقيق والملاحقة القضائية المتبعة في مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية وما يتصل به من أشكال الجريمة داخل الولايات القضائية المختلفة وفيما بينها.

9- وعقد أيضاً الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي اجتماعاً واحداً في تموز/يوليه 2020، وركز على موضوعي التحقيقات المشتركة وأساليب التحري الخاصة.

10- واجتمع أيضاً فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية في تموز/يوليه 2020. وتضمنت مناقشاته موضوع تحديث السجلات التشريعية للدول الأطراف استعداداً لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية وموضوع تطبيق الاتفاقية في الاجتهاد القانوني المحلي.

باء - تشجيع الانضمام إلى اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها

11- بتاريخ 3 شباط/فبراير 2021، بلغ عدد الأطراف في الاتفاقية 190 طرفاً، والأطراف في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال 178 طرفاً، والأطراف في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو 150 طرفاً، والأطراف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة 119 طرفاً.

12- ويمكن تلخيص الإجراءات التي اتخذتها الدول خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل الانضمام إلى الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها على النحو التالي: انضمت بروني دار السلام وجزر القمر ونيبال إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص؛ وانضمت جزر القمر إلى بروتوكول تهريب المهاجرين؛ وانضمت دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى بروتوكول الأسلحة النارية.

13- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعماً في مرحلة ما قبل الانضمام إلى مالطا فيما يتعلق ببروتوكول الأسلحة النارية.

جيم - تعزيز تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها، مع التركيز على تعزيز التعاون الدولي

1- اتفاقية الجريمة المنظمة

14- في 2020، واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تطوير بوابة "شيرلوك" ونشر المعلومات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. وحتى كانون الثاني/يناير 2021، كانت بوابة "شيرلوك" تتضمن 3 076 قضية تتعلق بالجريمة المنظمة من 132 دولة وأكثر من 11 300 تشريع من 197 دولة، من بينها الدولتان المراقبتان الدائمات غير العضويتين (الكرسي الرسولي ودولة فلسطين) ودولتان لهما ارتباط حر مع نيوزيلندا (جزر كوك ونيوي).

15- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد مستعملي بوابة "شيرلوك" 282 283 مستملاً. وكانت الدول العشر ذات العدد الأكبر من مستعملي البوابة، حسب الترتيب التنازلي، هي: الأرجنتين، الولايات المتحدة الأمريكية، الفلبين، الهند، إكوادور، غواتيمالا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بيرو، كولومبيا، وأستراليا.

16- ويُعد تيسير وصول المستعملين من جميع أرجاء العالم إلى بوابة "شيرلوك" وتعدد اللغات المستخدمة فيها هدفاً هاماً لضمان فعالية البوابة؛ وتحقيقاً لذلك، واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة توفير مواد البوابة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

17- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً توسيع نطاق الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعينة بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 واتفاقية الجريمة المنظمة والقرارات ذات الصلة، المدرج في بوابة "شيرلوك". ويشتمل الدليل الإلكتروني حالياً على بيانات عن 138 1 سلطة من 184 دولة ومن الاتحاد الأوروبي.

18- وبالرغم من أثر جائحة كوفيد-19، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً المساعدة التشريعية والتقنية في مجال تنفيذ الاتفاقية من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل الشبكية التي شارك فيها ممارسون من أكثر من 70 بلداً. وعلاوة على ذلك، أقام المكتب شراكة مع خبراء في مجال مكافحة الإرهاب من باكستان لعقد حلقة عمل عن بوابة "شيرلوك" وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة. ونظم المكتب أيضاً حلقة عمل شبكية مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ركزت على التدريس المستند إلى القضايا الواقعية ودمج بوابة "شيرلوك" في المناهج الجامعية، تمهيداً للمشاركة في تنظيم دورة مدرسة صيفية عن الجريمة المنظمة.

19- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تطوير الأدوات اللازمة لدعم التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والمكتب الآن بصدد تنقيح أحكامه التشريعية/النموذجية لمكافحة الجريمة المنظمة التي ستوفر للمشرعين أداة جديدة ومحسنة لتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي.

20- وفي آذار/مارس 2020، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة تشريعية لدولة كابو فيردى بشأن تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة.

21- وواصلت مبادرة التعليم من أجل العدالة التي وضعت في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة التابع للمكتب تطوير ونشر الأدوات التربوية المتعلقة بالجريمة المنظمة للمراحل التعليمية الابتدائية والثانوية والجامعية. فعلى المستوى الابتدائي، وزع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أفلام رسوم كرتونية ورسوماً هزلية وألعاباً تعليمية للعرض داخل الفصول الدراسية وعلى شاشات التلفاز، مصحوبة بخطة دراسية بلغات مختلفة، تهدف إلى تزويد الأطفال بالمهارات التي تساهم في منع الجريمة المنظمة. كما طورت المبادرة ودشنت أدوات للتعليم الثانوي، اشتملت، بصفة خاصة، على فيديو رسوم متحركة مع دليل تعليمي لمعلمي المدارس الثانوية الذين يرغبون في تناول موضوع الجريمة المنظمة.

22- وفي إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، أكمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة سلسلة من عمليات إضفاء الطابع الإقليمي على النماذج التدريسية الجامعية المتعلقة بالجريمة المنظمة لمؤسسات التعليم العالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تُرجمت تلك المواد وأُتيحت للجمهور باللغتين الفرنسية والإسبانية. وباتت تلك المواد تتضمن الآن أمثلة واعتبارات إقليمية من أمريكا اللاتينية وبلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية ومنطقة شرق وجنوب أفريقيا ومنطقة جزر المحيط الهادئ.

23- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُرضت المواد الخاصة بمبادرة التعليم من أجل العدالة وروج لها في العديد من الدورات التدريبية والأحداث، ولا سيما في إطار التحالف العالمي للتعليم من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19، الذي تقوده منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). واشتملت تلك الأنشطة على مؤتمرات محاكاة نموذج الأمم المتحدة وفصول إلكترونية وأنشطة "تدريب المدربين" ومسابقات للشباب ومهرجانات شبكية للأفلام السينمائية إضافة إلى سلسلة الحوار العالمي للتعليم من أجل العدالة، وقد شارك في تلك الأنشطة ما يزيد على 100 2 مشارك من 109 بلدان التقوا في 38 حلقة دراسية شبكية عُقدت بسبع لغات خلال الفترة من 1 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2020. واستُخدمت النماذج الجامعية الخاصة عن الجريمة المنظمة في أطر مختلفة، من بينها عرض تقديمي لأساتذة جامعيين من منطقة الجنوب الأفريقي، وحلقة عمل

نُظِّمَت بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن الجريمة المنظمة ومصادرة الموجودات وإعادة استخدامها لأغراض اجتماعية.

2- بروتوكول منع وقع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال

24- درب المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من خلال برامجه العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (بما في ذلك عبر الإنترنت) ما يزيد عن 2 000 شخص من العاملين في مجال العدالة الجنائية والموظفين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني (حوالي 40 في المائة منهم نساء و60 في المائة منهم رجال) من أكثر من 50 بلداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ودعم المكتب 10 بلدان في تطوير تشريعاتها ومواءمتها مع بروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول تهريب المهاجرين وغيرهما من المعايير الدولية ذات الصلة، واشتمل ذلك على صياغة خطط عمل وطنية للتصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في دولتين (انظر أيضاً الفقرات 29-31 المتعلقة بتهريب المهاجرين).

25- وفي إطار مشاركة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ضمن فريق العمل المعني بمكافحة الاتجار بالبشر في مجموعة الحماية العالمية، ساهم المكتب في إعداد *الدليل التمهيدي لعمل مكافحة الاتجار في سياقات النزوح الداخلي*، الذي طُرِح في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بغية دعم الممارسين والمستجيبين للحالات الإنسانية في التعرف على ضحايا الاتجار الذين قد يكونون نازحين داخليين، ومساعدتهم وإحالتهم.

26- وفي عام 2020، دعمت المبادرة الإقليمية لتحويل الإنذارات إلى تدابير في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار تدفقات الهجرة " (TRACK4TIP) التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة إجراءات في أوروبا وإكوادور والبرازيل وبيرو وترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية وكوراساو وكولومبيا على المستويين الوطني والإقليمي. وساهم المكتب أيضاً في إنشاء فرقة عمل معنية باكتشاف الاتجار بالأشخاص بين تدفقات الهجرة المختلطة في إطار الشبكة الإيبيرية الأمريكية للمدعين العامين المتخصصين في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

27- ودشن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً الشبكة العالمية للعمل النسائي: أنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين لمواجهة الطابع الجنساني الشديد للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وإضافة لذلك، أطلق المكتب في شباط/فبراير 2021 مجموعة أدوات المكتب لتعميم مراعاة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في تدخلات العدالة الجنائية من أجل التصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين لمساعدة الممارسين في دمج منظور حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في إجراءات التصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.

28- وواصلت مبادرة التعليم من أجل العدالة دعم إعداد مواد تثقيفية عن الاتجار بالأشخاص وترويجها. وبالإضافة إلى ذلك، أقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة شراكة مع القطاع الخاص من أجل تقديم تجارب تعليمية مبتكرة متعددة الأطراف للشباب، بما في ذلك عن طريق تنظيم مسابقات الهاكاثون (مسابقات قائمة على التكنولوجيا) بهدف إيجاد حلول لمسألة الاتجار بالبشر.

3- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

29- في أيلول/سبتمبر 2020، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع مكاتبه في بنما والسلفادور والمكسيك، إضافة إلى المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في كوستاريكا، سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة التقنية بعنوان "التبادل التقني الإقليمي بشأن تهريب المهاجرين" استهدفت بلدان أمريكا الوسطى في إطار المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة لسلطات إنفاذ القانون والهجرة والعاملين في مجال العدالة الجنائية.

30- ودعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عملية مكافحة تهريب المهاجرين التي قادتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، تحت اسم عملية "توركيزا الثانية"، والتي أسفرت عن القبض على أكثر من 200 شخص بين صفوف الشبكات الإجرامية الضالعة في تهريب نحو 3 500 مهاجر في جميع أنحاء القارة الأمريكية وأفريقيا وأوروبا وآسيا. وجرى إنقاذ ما يصل إلى 100 ضحية محتملة من ضحايا الاتجار بالبشر خلال هذه العملية التي شاركت فيها سلطات من 32 بلداً عبر القارات الأربع، وتولت فيها البرازيل دور مركز التنسيق. وتولى المكتب تيسير التنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون والمدعين العامين المتخصصين في مرحلة التحضير للعملية.

31- وواصلت مبادرة التعليم من أجل العدالة نشر نماذجها الجامعية عن تهريب المهاجرين بين المحاضرين وطلاب الجامعات. واستُخدمت النماذج في أمور من بينها، على سبيل المثال، دورة للدراسات العليا في مجال حقوق الإنسان في البرتغال، ودورة عن التحديات الدولية المعاصرة في أستراليا، وحلقة عمل للخبراء استهدفت المحاضرين الجامعيين في إثيوبيا. وإضافة لذلك، أعدت المبادرة ألباباً لوحية ومواد للتدريس لمعلمي المرحلة الثانوية.

4- بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة

32- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامجه العالمي المعني بالأسلحة النارية، الترويج للتصديق على بروتوكول الأسلحة النارية وتنفيذه، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان عند الطلب.

33- وقدم البرنامج أو يُقدم حالياً دعماً تشريعياً مخصصاً لكل من ألبانيا وأوزبكستان وأوكرانيا وتركمانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وصربيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ومقدونيا الشمالية وهندوراس، مما يُعزز من قدرات كل من تلك البلدان على سن أطر قانونية شاملة بشأن الأسلحة النارية. وبعد تقييم مجموعة مماثلة من المساعدات التشريعية الشاملة لجمهورية أفريقيا الوسطى على مدار عام كامل، أقرت جمهورية أفريقيا الوسطى قانوناً جديداً بشأن النظام العام للأسلحة التقليدية في عام 2020.

34- واشترى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً آلات وسم لبلدان في أفريقيا وأمريكا الجنوبية لتمكينها من وسم الأسلحة النارية بفاعلية. وتتوافق هذه المساعدة مع جهود المكتب الجارية لتطوير برمجية شاملة لحفظ السجلات يمكن للدول استخدامها لحفظ المعلومات اللازمة لتحديد ماهية الأسلحة النارية واقتفاء أثرها طيلة دورة حياتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، نظم المكتب اجتماعاً لفريق من الخبراء للاستفادة من التجارب وأفضل الممارسات المتعلقة بسجلات الأسلحة النارية في مختلف المناطق وشرع في تطوير البرمجية.

35- ويهدف تعزيز القدرات على التنفيذ الفعال لبروتوكول الأسلحة النارية، نفذ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أنشطة بشأن الكشف عن الاتجار بالأسلحة النارية والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائياً، استفاد منها ممارسون من أوكرانيا وباراغواي وبوركينا فاسو وبوروندي والبوسنة والهرسك وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وغينيا والكاميرون ومالي والنيجر.

36- وعلاوة على ذلك، تعاون المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع الإنتربول في عملية "كافو الثانية" لاعتراض سبيل الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات غير المشروعة وتعطيل شبكات التهريب المستخدمة لإمداد الإرهابيين عبر غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وخلال العملية، قام 260 موظفاً من العاملين في الخطوط الأمامية من بوركينا فاسو، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر بالتحقق مما يزيد على 12 000 فرد ومركبة وحواية وبضاعة مقارنة بقواعد البيانات الجنائية الدولية، واعتقلوا عدداً من الإرهابيين المشتبه فيهم، وصادروا أسلحة نارية ومجموعة من السلع غير المشروعة.

37- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تشجيع التبادل المنتظم بين الممارسين العاملين في مجالي مراقبة الأسلحة النارية والعدالة الجنائية، وذلك من خلال جماعة الممارسين التابعة له، ونظم حدثاً جانبياً

على هامش مؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة. وبدأ المكتب أيضاً في إنشاء بوابة مخصصة للتعليم من الأقران لجماعة الممارسين، ومن المقرر تدشين تلك البوابة في عام 2021.

38- وأطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في أيار/مايو 2020 الجولة الثالثة لجمع البيانات المتعلقة بالأسلحة النارية المضبوطة والمتجر بها والقطع المرتبطة بها وجمع بيانات من أكثر من 50 بلداً وإقليماً. واستناداً إلى الجولتين السابقتين لجمع البيانات، وبناءً على بيانات الضبطيات التي تم الحصول عليها من 81 بلداً، نشر المكتب دراسته العالمية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية لعام 2020، ونشر النتائج التي وردت في الدراسة في سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية الإقليمية ودون الإقليمية. ودرب المكتب أيضاً ممارسين في أوكرانيا وباراغواي على استخدام نماذجه التوجيهية للتحقيقات المتصلة بالأسلحة النارية.

39- وإضافة لذلك، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع مكتب مكافحة الإرهاب، مشروعاً لدراسة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في آسيا الوسطى.

40- وعلاوة على ذلك، استخدمت النماط الجامعية التي أعدتها مبادرة التعليم من أجل العدالة عن الأسلحة النارية في العديد من الأحداث الشبكية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

دال- إقامة شبكات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

1- شبكات أجهزة إنفاذ القانون

41- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامجه المسمى "كريمجست: تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون بين أجهزة العدالة الجنائية على امتداد دروب تهريب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا (2016-2020)"، على الجمع بين المدعين العامين والمحققين من بلدان المصدر والعبور والمقصد من مختلف المناطق للمشاركة في تحقيقات فعلية لاحقة لعمليات ضبط، بغية الاستفادة من معلومات العدالة الجنائية المستخلصة من هذه المضبوطات إلى أقصى حد ممكن. ودعم البرنامج أيضاً سبعة منتديات تحقيق عبر إقليمية.

42- وفي الوقت الحالي، ينشط برنامج مراقبة الحاويات في 70 دولة عضواً تقريباً، حيث أنشئ أكثر من 120 وحدة من وحدات مراقبة الموانئ ووحدات مراقبة الشحن الجوي. وبالرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، نُفذ أكثر من 290 نشاطاً تدريبياً، معظمها عبر الإنترنت، في إطار هذا البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستفاد منها أكثر من 4 000 مسؤول. وقد ضبطت الوحدات أكثر من 100 طن متري من الكوكايين، إضافة إلى مجموعة من السلع غير المشروعة الأخرى.

2- شبكات الأجهزة القضائية

43- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامجه العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة، تقديم الدعم إلى شبكات التعاون القضائي القائمة. ويسر البرنامج أيضاً 13 حالة تعاون قضائي بين طائفة واسعة من الولايات القضائية.

44- وجرى تقديم الدعم أيضاً لشبكة العدالة في جنوب شرق آسيا، التي تأسست في آذار/مارس 2020 بدعم من المكتب الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبالتعاون مع أمانة معاهدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية. ويسر الشبكة 21 حالة مساعدة قانونية متبادلة في عام 2020 و9 حالات في عام 2021. وعلاوة على ذلك،

عُقدت أربعة اجتماعات إقليمية للشبكة بشأن تبادل المساعدة القانونية بغية تعزيز التعاون بين الممارسين داخل منطقة جنوب شرق آسيا وخارجها.

45- وفي ظل جائحة كوفيد-19، جمع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة معلومات عن التدابير الطارئة التي اتخذتها السلطات المركزية من أجل التعاون الدولي في المسائل الجنائية. وتحتوي قائمة التدابير التي تُحدَّث بانتظام على معلومات قدمتها 75 سلطة مركزية، وقد وُزعت القائمة على 156 سلطة مركزية. وشجعت القائمة العديد من البلدان التي لم تكن قد اعتمدت تلك التدابير على اعتمادها بعد حصولها على تلك المعلومات.

46- وعقدت شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة اجتماعين عن بعد بالتعاون مع منبر التعاون القضائي الجنائي لبلدان الساحل ومنبر المجموعة الخماسية لدول الساحل في أيار/مايو 2020. وكان الهدف من ذين الاجتماعين هو تقييم أثر الجائحة على فاعلية عمل السلطات المركزية وأنظمة العدالة الجنائية عموماً.

47- وعلى سبيل المتابعة لدراسة أعدتها شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة ومعهد تمبوكتو عن ظاهرة التطرف العنيف والجريمة المنظمة، وقُدِّمت في اجتماع دون إقليمي في عام 2018 أسفر عن دعوة داكار إلى العمل، عُقدت سلسلة من جلسات الحوار بين ممثلين عن المجتمع المدني والجهات الفاعلة في سلسلة الإجراءات الجنائية من مالي وبوركينا فاسو والنيجر في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر 2020.

48- وبالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عقدت الشبكة حلقة دراسية شبكية عن بناء القدرات التقنية لمنع الإرهاب والتطرف العنيف في كانون الأول/ديسمبر 2020. وحضر تلك الحلقة الدراسية الشبكية 114 مشاركاً من 17 بلداً، وركزت الدورة على المشاركة المجتمعية ومشاركة المرأة والشباب لمنع الإرهاب والتطرف العنيف.

49- كما يسرت شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة 32 حالة من حالات المساعدات القانونية المتبادلة تتعلق ببلدان أوروبية وآسيوية وبلدان في أمريكا اللاتينية.

50- ونظمت شبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية عن المساعدة القانونية المتبادلة التي تتضمن أدلة إلكترونية والتعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويسرت الشبكة 14 طلباً للتعاون القضائي فيما يتعلق بالجريمة المنظمة والجرائم الخطيرة. وتلقت أمانة الشبكة معلومات عن مضبوطات مخدرات عبر الحدود، وأطلقت تسعة تنبيهات بشأن التنسيق إلى الإدارات المعنية بالشؤون الدولية في مكاتب المدعين العامين المشاركة في الشبكة.

51- وتعاون المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بانتظام، من خلال برنامجه العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة، مع أمانات مختلف شبكات التعاون القضائي والمدعين العامين، بما فيها مجلس أوروبا والشبكة القضائية الأوروبية والشبكة الإيبيرية الأمريكية للتعاون القضائي الدولي ورابطة المدعين العامين الإيبيرية الأمريكية ويوروجست، وساعدها عن طريق التواصل مع السلطات المركزية لدى البلدان الأعضاء في الشبكات التي يدعمها المكتب. وجرى تيسير ثمانية عشر طلباً للتعاون القضائي بين السلطات المركزية غير المشاركة في الشبكات التي يدعمها المكتب في عام 2020.

هـ - أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال التصدي لأشكال الجريمة الجديدة والمستجدة

52- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامجه العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة، جنباً إلى جنب مع البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات والبرنامج

العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، تنفيذ برنامج المساعدة على إنفاذ القانون للحد من إزالة الغابات، الذي يركز على مكافحة جرائم الغابات والجرائم ذات الصلة من خلال التعاون مع برامج متعددة تابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمات خارجية.

53- وفي عام 2020، شارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً في بعثات إلى إندونيسيا، ونظم اجتماعات مائدة مستديرة داخل إندونيسيا وعن بعد، ودعم تنفيذ أحداث تدريبية شبكية لمناقشة وتلبية الاحتياجات التدريبية في مجال التحقيق في جرائم الغابات والجرائم البيئية ذات الصلة وملاحقة مرتكبيها قضائياً.

54- وأطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامجه العالمي لمراقبة الحاويات، عنصراً جديداً من مشاريعه في عام 2020، بالعمل مع الدول الأعضاء للتصدي في الخطوط الأمامية لسلطات الجمارك وسلطات إنفاذ القانون لمشكلة الشحنات غير القانونية التي تضم نفايات ومواد بلاستيكية وخطرة.

55- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة التعاون مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والإنتربول ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الجمارك العالمية، من أجل المشاركة في اجتماعات الخبراء والإسهام في التدريب الشبكي وتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التصدي للاتجار بالمنتجات الثقافية.

56- وأدرجت معلومات بشأن مسائل تتعلق بالعمليات الحكومية الدولية لمكافحة الجريمة السيبرانية في تقرير الأمين العام عن تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات لتدعيم التدابير الوطنية والتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية، بما يشمل تبادل المعلومات (E/CN.15/2021/13).

57- وعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع الجامعات حول العالم من أجل الترويج للنماذج الجامعية المتعلقة بالجريمة السيبرانية التي أعدتها مبادرة التعليم من أجل العدالة، ومن ثم تعزيز التدريس المتعلق بالجريمة السيبرانية على مستوى التعليم العالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت حلقة ملف صوتي رقمي (بودكاست) تركز على موضوع "الولاية القضائية المعنية بالجريمة السيبرانية: مسائل وخيارات".

ثالثاً - الفساد

ألف - مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

1- التحضيرات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد

58- وفقاً لقراري الجمعية العامة 191/73 و 276/74، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الخبرة الموضوعية والدعم التقني لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي يقود العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد المقرر عقدها في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، وذلك بتناول جميع الأمور التنظيمية والموضوعية في مداولات مفتوحة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المؤتمر ثلاثة اجتماعات في فترة ما بين الدورات بشأن التحضيرات للدورة الاستثنائية، في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 وشباط/فبراير 2021.⁽¹⁾

2- آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

59- عقد فريق استعراض التنفيذ دورته الحادية عشرة ودورتيه الحادية عشرة المستأنفتين الأولى والثانية في فيينا في 29 حزيران/يونيه وفي الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر، والفترة من 16 إلى 18 تشرين

(1) تتوافر معلومات حول العملية التحضيرية على الرابط التالي: www.ungass2021.org.

الثاني/نوفمبر 2020، على التوالي.⁽²⁾ ونظر الفريق في جملة أمور، من بينها وضع تنفيذ الاتفاقية، وأداء الآلية، والمساعدة التقنية، ومسائل المالية والميزانية.

60- ووفقاً لقرار المؤتمر 6/4، عُقدت جلسة إحاطة إعلامية، برئاسة مقرر المؤتمر، للمنظمات غير الحكومية على هامش الدورة الحادية عشرة المستأنفة الأولى لفريق استعراض التنفيذ.

61- وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة خدمات تقنية وموضوعية لآلية استعراض التنفيذ وفريق استعراض التنفيذ في عام 2020، وهو العام الخامس من الدورة الثانية للآلية. وشملت تلك الخدمات توفير التدريب والمساعدة إلى الخبراء الحكوميين من الدول الأطراف المستعرضة والدول المستعرضة، ودعم الاستعراضات القطرية، وإعداد تقارير مواضيعية عن اتجاهات التنفيذ والاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة التي حُددت أثناء الاستعراضات.

62- وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان قد أُكمل ونُشر ما مجموعه 173 خلاصة وافية للتقارير القطرية المنجزة في إطار الدورة الأولى و50 خلاصة وافية في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ. وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً المساعدة التقنية استجابة إلى الملاحظات المنبثقة عن الاستعراضات، بسبل منها صياغة خطط عمل، وإعداد استراتيجيات وتشريعات لمكافحة الفساد، وبناء القدرات وأنشطة مخصصة أخرى. وأثناء عملية الاستعراض، دعم المكتب تسع دول أطراف في ملء قوائم التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها. وإضافة إلى ذلك، ساعد المكتب 11 دولة في صياغة أو تعديل تشريعاتها الوطنية لمنع الفساد ومكافحته.

63- ومنذ عام 2010، ورد ما مجموعه 17 731 900 دولار من التبرعات دعماً لأنشطة آلية استعراض التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت 56 دولة طرفاً مساهمات عينية لتشغيل الآلية.

3- الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

64- شدد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، في اجتماعه الحادي عشر الذي عُقد في فيينا في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2020، على أهمية الدور الذي تضطلع به هيئات مكافحة الفساد في منع الفساد، وأعلن عن إطلاق منشور "تعليقات كولومبو على إعلان جاكرتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد" على شبكة الإنترنت، ويهدف المنشور إلى تقديم إرشادات لوضعي السياسات وصناع القرار بشأن سبل توطيد استقلالية هيئات مكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت مناقشات بشأن تعزيز فاعلية هيئات مكافحة الفساد (المادة 6 من الاتفاقية) عملاً بقرار المؤتمر 7/8 (انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.4/2020/5).

4- الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات

65- عُقد الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات في فيينا في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2020/5). وتماشياً مع قرار المؤتمر 9/8، اعتمد الفريق العامل خطة عمله للفترة 2020-2021 (CAC/COSP/WG.2/2020/2). وناقش الفريق الممارسات الفضلى في تحديد هوية مختلف أنواع الضحايا وتعويضهم وفقاً لأحكام الاتفاقية، والتحديات التي تواجه الأطراف الثالثة وتأثيرها على استرداد الموجودات بمقتضى الفصل الخامس من الاتفاقية. وناقش الفريق أيضاً التحديات والعوائق الشائعة، وكذلك أفضل الممارسات في مجال استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، مع التركيز

(2) انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2020/5 والوثيقة CAC/COSP/IRG/2020/5/Add.1 والوثيقة CAC/COSP/IRG/2020/5/Add.2.

بوجه خاص على إنفاذ أوامر المصادرة الجنائية في الولايات القضائية الأجنبية والاختلافات بين النظم القانونية من حيث المتطلبات الإثباتية ومعايير الإثبات.

5- اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية المفتوحة للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

66- عُقد اجتماع الخبراء الحكومي الدولي التاسع المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فيينا في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وناقش الخبراء في الاجتماع تنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية، بما في ذلك الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتحديات. ووفقاً لقرار المؤتمر 2/8، عُقدت حلقة نقاش مواضيعية حول التدابير اللازمة لتعزيز وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته من أجل إرشاد اجتماع الخبراء وتيسير المداولات ذات الصلة، وتناولت حلقة النقاش موضوعين فرعيين مختلفين، وهما: (أ) المواضيع العملية المتعلقة بقضايا تسليم المطلوبين التي تتطوي على جرائم منصوص عليها في الاتفاقية، على النحو الذي أبرزه قرار المؤتمر 6/8؛ و(ب) التعاون الفعال في مجال إنفاذ القانون والشبكات (المادة 48 من الاتفاقية) (انظر الوثيقة CAC/COSP/EG.1/2020/3).

باء - تشجيع التصديق على اتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها

1- الأدوات وتكوين المعارف

67- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إعداد الأدلة الإرشادية والكتيبات والمنشورات الأخرى وتعميمها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر المكتب عدداً من المنشورات، بما في ذلك مجموعة من التوصيات غير الملزمة والاستنتاجات بناءً على الدروس المستفادة بشأن تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من اتفاقية مكافحة الفساد، وصدر المنشور تحت عنوان حالة النزاهة: دليل لتقييم مخاطر الفساد في المؤسسات العمومية.

68- ونشر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً منشوراً بعنوان *The Time is Now: Addressing the Gender Dimensions of Corruption (أن الأوان: التصدي للجوانب الجنسانية للفساد)*، وهو أول تحليل شامل لهذا الموضوع المعقد المتعدد المستويات. ويؤكد هذا المنشور أهمية فهم كيفية التفاعل بين المعايير الوطنية والثقافية والاجتماعية وكيفية تشكيلها لممارسات الفساد، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم.

69- وساهم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في إعداد المنشور المعنون *Preventing and Managing Conflicts of Interest in the Public Sector: Good Practices Guide*، الذي أعده المكتب والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بناءً على طلب الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين.

70- وأصبحت أداة التعلم الإلكتروني التفاعلية الموجهة إلى القطاع الخاص، المعنونة "مكافحة الفساد" متاحة الآن بـ 31 لغة. وقد اشترك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة في تطوير تلك الأداة لتعزيز فهم القطاع الخاص للاتفاقية وللمبدأ العاشر للاتفاق العالمي المتعلق بمكافحة الفساد. وقد بادر حتى هذا التاريخ أكثر من 107 آلاف مستعمل بالتسجيل في دورة الحصول على الشهادة.⁽³⁾

(3) متاحة على الرابط <http://thefightagainstcorruption.org/certificate>.

2- تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

71- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقديم خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، كما واصل المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الرامية إلى تنسيق التعاون الدولي فيما بين الدول الأطراف. واضطلع المستشارون الميدانيون المعنيون بمكافحة الفساد التابعون للمكتب بدور مهم في تقديم مساعدات مهنية وخبرات فنية سريعة المنال. وواصل المكتب إيفاد مستشارين ذوي مسؤوليات إقليمية إلى أمريكا الوسطى والكاريبي (حتى أيار/مايو 2020) والمحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وغرب أفريقيا ووسطها وشرقها، بالإضافة إلى مستشار عالمي كبير مقره فيينا. وجرى إيفاد مستشارين جدد إلى أمريكا الجنوبية والمكسيك وغرب البلقان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب، بما في ذلك من خلال مستشاريه في مجال مكافحة الفساد، أشكالاً مختلفة من المساعدة التقنية إلى 104 دول، منها مثلاً تقديم الدعم إلى دول أطراف في صياغة القوانين والاستراتيجيات ومدونات قواعد سلوك في مجال مكافحة الفساد؛ والمساعدة في تحليل وتدعيم نظم إقرارات الذمة المالية؛ وحلقات عمل بشأن حماية المبلغين عن المخالفات والتعاون الدولي في التحقيقات الجنائية والمالية لمكافحة الفساد.

72- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة العمل مع الدول الأطراف في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمريكا الجنوبية والمكسيك على تنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي استبينت في آلية استعراض التنفيذ من خلال منصات إقليمية أنشئت لتسريع تنفيذ أحكام الاتفاقية.

73- وأدت جائحة كوفيد-19 إلى إعادة توجيه الأولويات نحو قطاع الصحة في سياق المنصات الإقليمية الأربعة المذكورة أعلاه، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات والاشتراء العمومي في حالات الطوارئ. وقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بناءً على الطلبات المستلمة، بتعديل أنشطته لتركز بصفة خاصة على قطاع الصحة ونفذ أنشطة وطنية وإقليمية عبر الإنترنت لتقديم الدعم المستهدف للبلدان في التصدي لهذه التحديات الجديدة المتعلقة بالفساد.

74- ودشن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم من الولايات المتحدة، مشروعاً جديداً لدعم تسعة بلدان في تحسين استجابتها لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها عن طريق إنشاء منصات للاشتراء مكافحة للفساد مخصصة لتدعيم حماية المبلغين عن المخالفات والشفافية في الاشتراء العمومي. وتنتمي تلك البلدان أيضاً إلى المنصات الإقليمية. ويجري حالياً تنفيذ أنشطة، تمول بشكل مشترك بين كلا المشروعين، في إندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا.

التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها

75- عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع الدول على بناء قدراتها في قطاع العدالة الجنائية، بوسائل منها توفير برامج تدريبية شملت مواضيع مثل النزاهة في إنفاذ القوانين والتحقيقات المالية وأساليب التحري الخاصة، لفائدة المحققين والمدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون. ونظم المكتب حلقات عمل تدريبية إقليمية وأقليمية تركز على التحقيق في جرائم الفساد واستخدام البيانات المفتوحة المصدر لدعم تلك التحقيقات.

76- وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم للبلدان في جنوب شرق آسيا لتطوير قدراتها في مجال التحقيق في جرائم الفساد والجرائم المالية. ونُظِّمت أحداث تدريبية مصممة خصيصاً لسلطات مكافحة الفساد في إندونيسيا وفيت نام وكمبوديا.

77- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز النزاهة في القطاع العام. فنظّم، في شباط/فبراير 2020، حدثاً تدريبياً وطنياً في سري لانكا بشأن النزاهة في القطاع العام للموظفين المعيّنين حديثاً في اللجنة المعنية بالتحقيق في ادعاءات الرشوة والفساد.

78- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد وغسل الأموال والجرائم الخطيرة الأخرى، وذلك عن طريق تعزيز القدرات على كشف هذه الحالات والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. وعقد المكتب مناقشات مائدة مستديرة إقليمية من أجل إنشاء شبكات تُعنى بالتحقيق في جرائم الفساد وغسل الأموال في بنغلاديش وسري لانكا وملديف. وإضافة إلى ذلك، واصل المكتب دعم عدة مبادرات للنزاهة والمساءلة اضطلع بها لفائدة مؤسسات إنفاذ القانون في إطار برنامج "كريمجست". ونظم المكتب حلقة دراسية شبكية في أيلول/سبتمبر 2020 عن فهم الفساد والنزاهة المؤسسية لموظفي إنفاذ القانون في الوحدات التابعة لمشروع التخابط بين المطارات في بلدان منطقة البحر الكاريبي. وإضافة إلى ذلك، أعد المكتب، في إطار مشروع التخابط بين المطارات، برنامجاً تدريبياً بشأن الأخلاقيات والنزاهة وقدمه لموظفي إنفاذ القانون في فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في غانا وغينيا بيساو ونيجيريا، وأيضاً لكبار المسؤولين في غامبيا وغانا والكاميرون ونيجيريا ومسؤولي وحدات المراقبة البحرية المشتركة التابعة لمشروع التعاون بين الموانئ البحرية في السنغال وغانا.

نزاهة القضاء

79- واصلت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء الاضطلاع بدور عالمي رائد في تعزيز تبادل الخبرات بين القضاء والأجهزة القضائية والعمل بمثابة منصة لدعم الأقران والتصدي للتحديات. وإحفاً بالاجتماع الثاني الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاستشاري للشبكة في شباط/فبراير 2020، قدم المجلس الاستشاري خطة عمل للفترة 2020-2021. وواصلت الشبكة نشر منتجاتها المعرفية، مثل "المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن استخدام القضاء لوسائل التواصل الاجتماعي"، و"الورقة المتعلقة بمسائل نزاهة القضاء المتصلة بنوع الجنس"، و"لليل وضع مدونات قواعد السلوك القضائي"، ومجموعة الأدوات التدريبية في مجال أخلاقيات القضاء. وحتى شباط/فبراير 2021، كانت 66 ولاية قضائية قد أصبحت مواقع تدريب لمجموعة الأدوات التدريبية في مجال أخلاقيات القضاء. وواصل الموقع الشبكي للشبكة (www.unodc.org/ji) العمل كمستودع للموارد والمحتوى المبتكر. وفي إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وتحديد التحديات الجديدة التي فرضتها الجائحة، أعدت سلسلة خاصة من مقالات الرأي المكتوبة عن جائحة كوفيد-19، وعقدت سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية، تناولت موضوعات من بينها تأثيرات الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية على نزاهة القضاء واستقلاليتها.

80- وفي حزيران/يونيه 2020، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حدثاً تدريبياً عبر الإنترنت عن نزاهة نُظم العدالة الجنائية خلال جائحة كوفيد-19 في أفريقيا. كما نظم المكتب أيضاً حدثاً تدريبياً في إكوادور عن أخلاقيات القضاء ونزاهته.

منع الفساد

81- لا يزال منع الفساد عنصراً بالغ الأهمية من عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد المكتب أربع دول في وضع وتنفيذ استراتيجيات لمكافحة الفساد، بسبل من بينها تيسير حلقات عمل موجهة لأصحاب مصلحة متعددين وحلقات عمل إقليمية وتحديد الأولويات وضمان وجود تدابير فعالة للتنفيذ والرصد. ومن خلال مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، وهو مبادرة مشتركة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم المكتب وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك وضع استراتيجية لولايات ميكرونيزيا الموحدة ودعم كيريباس في وضع استراتيجيتها وإجراء استعراض لاستراتيجية جزر سليمان. ودعم المكتب أيضاً شيلي في وضع استراتيجيتها لمكافحة الفساد.

82- وساهم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً في مبادرات للتوعية من خلال هذا المشروع عن طريق دعم اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في فيجي في تشييع الحملة الأولى من نوعها للنزاهة ومكافحة

الرشوة في القطاع العام على مستوى الدولة. وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم في مجال السياسات وعزز التبادل دون الإقليمي للمعلومات المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات في منطقة المحيط الهادئ من أجل تعزيز مكافحة الفساد. ودعم المكتب فرصاً للتشجيع على اتباع نهج يراعي الفروق بين الجنسين عند التصدي للفساد في قطاع الأعمال. وطور المشروع مجموعة أدوات مكافحة الفساد لفائدة الأعمال الصغيرة والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء، ونظم تدريباً لصاحبات الأعمال في فيجي على استخدام هذه الأدوات.

83- وشجع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على استخدام تكنولوجيات المعلومات وأدوات الرقمنة في مكافحة الفساد. وأجرى المكتب دراسة إقليمية في جنوب شرق آسيا من أجل جمع معلومات عن استخدام مجموعات البيانات الرقمية والذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد. ونظم المكتب عقب ذلك حلقة دراسية شبكية عن الرقمنة واستخدام الذكاء الاصطناعي في جهود مكافحة الفساد، حضرها أكثر من 150 موظفاً عمومياً من المنطقة. وفي إندونيسيا وفييت نام، نظم المكتب دورات تدريبية عن تحليل البيانات الضخمة بغية منع الغش والفساد في الاشتراء العمومي.

84- ونظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دورات تدريبية لمكافحة الفساد لفائدة غرفة التجارة والصناعة في كيريباس في كانون الثاني/يناير 2020 وفائدة غرفة التجارة في بالاو في آذار/مارس 2020.

85- وفي عدة بلدان، شرع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في العمل على التصدي للفساد في نظم الصحة العامة. وعلى وجه الخصوص، نشر المكتب ورقة سياسات عن منع الفساد في صنع وتخصيص وتوزيع اللقاحات عند صرف برامج الإغاثة المتعلقة بأزمة كوفيد-19. وفي جنوب شرق آسيا، أجرى المكتب دراسة إقليمية عن مخاطر الفساد في تنفيذ برامج الإغاثة. وفي الفلبين، عمل المكتب مع مجلس سياسات الاشتراء الحكومي على تطوير أدوات تحليل رقمية تهدف إلى التصدي للفساد في عمليات الاشتراء المباشر المنفذة وفقاً لقانون الطوارئ الذي استُحدث استجابة لأزمة كوفيد-19. وفي فييت نام، نظم المكتب حلقة عمل موجهة لأصحاب مصلحة متعددين من أجل الترويج للاستراتيجيات الخاصة بالحد من مخاطر الفساد المرتبطة بالتدابير الطارئة لجائحة كوفيد-19.

86- ودعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تطوير أدوات خاصة بشفافية بيانات الملكية النفعية. وفي جنوب شرق آسيا، أجرى المكتب دراسة إقليمية عن تسجيل الشركات وشفافية بيانات الملكية النفعية عرضت خلال حلقة دراسية شبكية إقليمية. ودعم المكتب إندونيسيا في تدعيم عمل مكتبها المؤسس حديثاً لتسجيل بيانات الملكية النفعية من خلال تيسير المشاورات بين أصحاب المصلحة.

87- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً إدماج جهود مكافحة الفساد في عمل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات، بسبل منها تنفيذ برامج تدريبية وحلقات عمل وتقديم عروض إيضاحية من أجل التوعية بشأن هذا الموضوع في أوساط فئات مختلفة من الجهات المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب جهود دوائر خدمات الحياة البرية ومصادم الأسماك من أجل تنفيذ عمليات تقييم مخاطر الفساد واستراتيجيات وتدابير التخفيف من تلك المخاطر. وعمل المكتب أيضاً مع الدول على استبانة الجوانب المالية للجرائم المتعلقة بالحياة البرية والتحقيق فيها، بأساليب منها تقديم الدعم للهيئات المكلفة بإنفاذ القانون بشأن استبانة الحالات التي ترتبط بالجرائم المتعلقة بالأحياء البرية، والتي ينبغي إجراء تحقيقات مالية موازية بشأنها، ومن خلال تقديم التوجيه للمحققين أو المدعين العامين المسؤولين عن إجراء تلك التحقيقات بشأن تقنيات المحاسبة الجنائية.

88- وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامجه العالمي لحماية الرياضة من الفساد والجريمة، دعمه إلى الدول الأعضاء والمنظمات الرياضية والجهات المعنية الأخرى في التنفيذ الفعال للقرارات

ذات الصلة⁽⁴⁾ الرامية للتصدي للتهديدات التي تمس الرياضة. ونظم المكتب أو ساهم في نحو 80 نشاطاً، من بينها أحداث للتوعية ومؤتمرات وحلقات عمل تدريبية إضافة إلى تطوير المنتجات المعرفية وبناء الشراكات والمبادرات الموجهة لأصحاب مصلحة متعددين. وكان للبرنامج تأثير مباشر على ما يزيد عن 654 مستفيداً، من بينهم مسؤولون من أجهزة إنفاذ القانون وسلطات مكافحة الفساد وأجهزة القضاء والنيابة العامة وممثلون عن منظمات الرياضة الدولية والإقليمية والوطنية.

89- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز شراكته القائمة مع اللجنة الأولمبية الدولية. كما وقع المكتب مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولي لكرة القدم، ووطد علاقاته على مستوى العمل مع وحدة النزاهة في ألعاب القوى والمجلس الدولي للعبة الكريكت ووحدة النزاهة في لعبة التنس ومنظمة "ورلد رَغي" (World Rugby) والاتحاد الآسيوي لكرة القدم ومجلس التصدي للمراهقات غير القانونية والجريمة الاقتصادية التابع للاتحاد الآسيوي للسباقات والاتحاد الأوروبي لكرة القدم، من بين جهات أخرى كثيرة. وعلاوة على ذلك، تواصل تطوير الموقع الشبكي للبرنامج، وأعدت ورقة سياسات عن أثر كوفيد-19 على النزاهة في الرياضات بالتعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية والإنتربول.

90- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز جهود مكافحة الفساد في القطاع الخاص، عن طريق تنفيذ أنشطة من خلال ثلاثة مشاريع بشأن العمل الجماعي وتعزيز الإطار التشريعي لمكافحة الفساد في القطاع الخاص، في كولومبيا وميانمار والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وواصل المكتب تنفيذ مشروعه العالمي للتثقيف في مجال النزاهة، الذي يهدف إلى تعزيز اتخاذ القرارات الأخلاقية في القطاع الخاص. وفي عام 2020، عقد المكتب سلسلة من الأحداث التدريبية للمسؤولين المعنيين بالأخلاقيات في موريشيوس وموزامبيق. وإضافة إلى ذلك، واصل المكتب شراكته مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومبادرات مكافحة الفساد الأخرى ذات الصلة في القطاع الخاص، بما في ذلك التحالف من أجل النزاهة ومبادرة Blue Company (الشركة الزرقاء) والمركز الدولي للعمل الجماعي التابع لمعهد بازل المعني بالحوكمة ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي.

الشباب والتعليم والمجتمع المدني

91- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ مبادرتين تعليميتين رئيسيتين، وهما: المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، ومبادرة التعليم من أجل العدالة. وقد أُنشئت الدورة الجامعية النموذجية بشأن اتفاقية مكافحة الفساد، التي أعدتها المبادرة الأكاديمية، على شبكة الإنترنت بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

92- ومن خلال مبادرة التعليم من أجل العدالة، أشرك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الأطفال والشباب في عملية تعزيز سيادة القانون من خلال توفير مواد تعليمية مناسبة لكل فئة عمرية حول المواضيع المتعلقة بمختلف أشكال الجريمة المنظمة والعدالة الجنائية ومنع الجريمة، بما في ذلك جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والأخلاقيات. وجرى إعداد ونشر العديد من النماذج التعليمية الجامعية عن مكافحة الفساد، ضمن سلسلة النماذج الجامعية لمبادرة التعليم من أجل العدالة. وفي إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، يضطلع المكتب بتنفيذ برامج لمنع الجريمة من خلال الرياضة لفائدة الفئات الضعيفة من الشباب كجزء من الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة العنف العصابات والجريمة المنظمة بما يتماشى مع الفقرة 7 من المادة 31 من اتفاقية الجريمة المنظمة.

93- وأضفى المكتب الطابع الرسمي على شراكة جديدة مع تحالف التدريب في أستراليا والمحيط الهادئ تركزت حول وضع وتنفيذ محتوى تثقيفي مهني لمكافحة الفساد. وفي إطار تلك الشراكة، يعكف التحالف حالياً على تحديث مجموعة الأدوات القائمة الخاصة بأنصار مكافحة الفساد من الشباب في منطقة المحيط الهادئ.

(4) انظر الرابط www.unodc.org/unodc/en/safeguardingsport/international-legal-framework.html.

94- وأقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة شراكات جديدة متعددة القطاعات في منطقة المحيط الهادئ بشأن توعية الشباب وإشراكهم في تعزيز النزاهة ومقاومة الفساد. وقد أسفر منتدى إقليمي للشباب نُظم بالاشتراك بين المكتب ومجلس منطقة المحيط الهادئ للشباب عن تأسيس منتدى شباب المحيط الهادئ لمكافحة الفساد. والمنتدى هو شبكة للشباب من جميع أنحاء المنطقة تدعو إلى مكافحة الفساد على كافة المستويات برؤية جماعية متمثلة في "القضاء على الفساد في منطقة المحيط الهادئ". ونظم المكتب أيضاً حلقتي عمل في فيجي وحلقة عمل واحدة في جزر سليمان عن نزاهة قطاع الأعمال، وحسن تقديم الخدمات إلى نحو 85 شاباً من رواد الأعمال في عام 2020.

95- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بسبل منها مواصلة توسيع نطاق جهوده الرامية إلى التواصل مع الشركاء من المجتمع المدني وعقد حلقات عمل تدريبية بشأن آلية استعراض التنفيذ.

التعاون الدولي واسترداد الموجودات

96- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تعهد قائمة بالسلطات المركزية المسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، والمعينة وفقاً للفقرة 13 من المادة 46 من اتفاقية مكافحة الفساد. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت القائمة تتضمن معلومات عن السلطات المعينة في 132 دولة، بعد إضافة دولتين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

97- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تيسير التعاون الدولي بينفرادي الدول. ويسر المكتب إجراء مفاوضات بين إيطاليا ومالي بشأن المعاهدات الثنائية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، ويسر في تموز/يوليه 2019 اجتماعات عُقدت في روما بشأن إنشاء قنوات للاتصال بين السلطات القضائية في إيطاليا ومالي. وتوسط المكتب أيضاً لإقامة اتصالات بين السلطات الوطنية في عدد من الحالات بغية تيسير طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

98- ونظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عدة حلقات عمل بشأن التعاون الدولي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، نُظمت حلقة عمل إقليمية بشأن التعاون الدولي في قضايا الفساد المعقدة العابرة للحدود في ميانمار لصالح 10 دول أعضاء في رابطة الآسيان. وفي كانون الثاني/يناير 2020، نظم المكتب اجتماعاً عاماً لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة في فيينا، اشتمل على دورة تدريبية عن تدابير مصادرة الموجودات بدون إدانة ومناقشة لسبل التعاون في حالة عدم اعتماد البلد المتلقي للطلب لتلك التدابير.

99- وعزز عدد من حلقات العمل التدريبية الإقليمية والأقليمية الأخرى، التي ركزت على التحقيق في الفساد واستخدام البيانات المفتوحة المصدر في دعم تلك التحقيقات، قنوات التعاون المباشر بين أجهزة إنفاذ القانون في الحصول على الأدلة وتبادلها، ووفر منبراً لتوسيع نطاق التعاون الأقليمي.

100- وفي حزيران/يونيه 2020، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشورة تشريعية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين في مشروع قانون الإجراءات الجنائية في مالي. ويدعم المكتب حالياً وضع مبادئ توجيهية بشأن التعاون الدولي لصالح جنوب السودان على أساس الاتفاقية.

101- وشارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في اجتماعات ومؤتمرات بشأن تنسيق التعاون الدولي، بما في ذلك اجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين. وقدم لمكتب خدمات استشارية بشأن النزاهة والامتثال لفرقة العمل التابعة لرئاسة مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع الفساد والمسائل الجنسانية، وقدم المكتب إسهامات في استبيان مجموعة العشرين بشأن قياس الفساد والمبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن الفساد والرياضة. وفي تشرين الأول/نوفمبر 2020، عمل المكتب

على وضع توصيات قائمة على بحوث لسياسات مجموعة العشرين بشأن التعاون الدولي والاشتراء العمومي وقياس الفساد عن طريق تنظيم اجتماع مائدة مستديرة أكاديمي عن بعد لمكافحة الفساد.

102- ومن خلال مبادرة استرداد الموجودات المسروقة ("ستار")، قدم المكتب المساعدة إلى 19 بلداً من أجل تدعيم قدراتها على تتبع الموجودات التي تتطوي عليها قضايا الفساد وحجزها وتجميدها ومصادرتها وإعادتها. وواصلت المبادرة العمل مع الولايات القضائية المعنية من أجل تيسير التعاون الدولي الرامي إلى متابعة قضايا استرداد الموجودات. وبالإضافة إلى ذلك، عملت المبادرة مع عدد من الولايات القضائية من خلال منظمات إقليمية ودولية في مجالات مثل بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية.

103- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة العمل مع الأوساط الأكاديمية. ففي كانون الثاني/يناير 2020، عقدت مبادرة "ستار" دورة مدتها ثلاثة أيام عن استرداد الموجودات والتعاون الدولي لطلاب برنامج الماجستير في دراسات مكافحة الفساد لدى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد. وفي أيلول/سبتمبر 2019، عقد المكتب حلقة دراسية حول الاتفاقية والتعاون الدولي في جامعة واغا الثانية في بوركينا فاسو كجزء من برنامج الماجستير الذي تقدمه الجامعة في مجال مكافحة الفساد.

104- وفي عام 2020، نشرت مبادرة "ستار" الطبعة الثانية من دليلها المعنون "Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners" (دليل استرداد الموجودات: دليل الممارسين)، الذي يتضمن إرشادات بشأن التحديات الاستراتيجية والتنظيمية والتحقيقية والقانونية ذات الصلة. ويقدم هذا المنشور أيضاً نُهجاً مشتركة لاسترداد الموجودات المسروقة التي يُعثر عليها في ولايات قضائية أجنبية، ويستبين التحديات التي من المرجح أن يواجهها الممارسون، ويعرض الممارسات الجيدة في هذا الشأن. وبعد 10 سنوات من اعتماد الممارسين والمدربين على الدليل باعتباره مرجعاً معترفاً به منذ نشره لأول مرة في عام 2011، شددت الطبعة الثانية من الدليل على ضرورة استخدام استراتيجيات وأدوات تقنية مبتكرة، بما في ذلك في سياق التعاون الدولي.

105- وتُجري المبادرة أيضاً دراسة جديدة عن الجهود الدولية لاسترداد الموجودات في قضايا الفساد، استناداً إلى استبيان موجه إلى السلطات القطرية. وسوف تُستخدم نتائج الاستبيان في تقرير مقبل للمبادرة، وتُدْرَج في قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات التابع لمبادرة "ستار".

3- التعاون مع الكيانات الأخرى

106- استمر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في التعاون الوثيق على تنفيذ المشاريع مع البرنامج الإنمائي واليونسكو والاتفاق العالمي للأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام. ووفرت مشاريع مشتركة، مثل مبادرة "ستار" والمشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ المشترك بين المكتب والبرنامج الإنمائي، مساعدات تقنية وأدوات وموارد جديدة للدول الأطراف والجهات المعنية.

107- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً دعم الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى تعزيز المعايير في القطاعين العام والخاص، بسبل منها الشراكة مع التحالف من أجل النزاهة، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنندى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد التابعة للجنة المساعدة الإنمائية في المنظمة.

108- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تعاونه مع برنامج إرساء النزاهة التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي من أجل تعزيز النزاهة وجهود مكافحة الفساد في قطاع الدفاع.

4- الاجتماعات والأحداث الخاصة

109- في كانون الأول/ديسمبر 2020، شارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في مناقشات ثلاثية الأطراف مع مفوضية الخدمة العمومية الأسترالية ومفوضية الخدمة العمومية في نيوزيلندا. وستتيح تلك الشراكة غير الرسمية لمكتب المشاريع التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة المحيط الهادئ ضمان توفير المساعدة التقنية المناسبة للطلبات المستلمة من الحكومات.

110- وشارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في المؤتمر الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ المعني بمكافحة الفساد، المنعقد في كيريباس في شباط/فبراير 2020. وفي إطار اللجنة التقنية التابعة للمؤتمر، قدم المكتب الدراية التقنية بشأن قضايا الفساد وطلب إليه تولي زمام القيادة في الجوانب الموضوعية للمؤتمر. وشهد المؤتمر إقرار "رؤية تينيوا (Teieniwa Vision): الوحدة من أجل مكافحة الفساد". واضطلع المكتب بدور بالغ الأهمية في صياغة هذه الرؤية، التي تُعد بياناً قوياً يقر بأهمية القيادة القوية وبناء الإرادة السياسية من أجل التصدي للفساد.

111- وشارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً في المؤتمر الدولي التاسع عشر لمكافحة الفساد، الذي عُقد عن بعد واستضافته جمهورية كوريا في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتولى المكتب قيادة حلقة عمل بعنوان "Integrity is the new black: youth as game changers in the Pacific" (النزاهة الاتجاه السائد الجديد: الشباب كعوامل تصنع الفارق في منطقة المحيط الهادئ)، حول دور الشباب في جهود مكافحة الفساد ودورهم باعتبارهم عوامل تصنع الفارق ومؤثرين يحظون بالقدرة والإمكانات اللازمة لقيادة "الوضع الطبيعي الجديد" في عصر فيروس كوفيد-19 وما بعده. وفي حلقة العمل الثانية التي عُقدت تحت عنوان "Pacific Unity against Corruption" (توحد منطقة المحيط الهادئ في مواجهة الفساد)، روج المكتب لعمله مع الحكومات والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني في النهوض بجهود مكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، من خلال وسائل من بينها أيضاً رؤية تينيوا.

رابعاً- التوصيات

112- لعل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تود أن تحت الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) مواصلة الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال لاتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها واتفاقية مكافحة الفساد، وأيضاً ضمن السياق الأوسع لتعزيز سيادة القانون وتحسين هياكل الحوكمة باعتبارها من العناصر الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 16 منها، بما في ذلك خلال عقد العمل والتنفيذ من أجل التنمية المستدامة، مع النظر في اتباع نهج متوازنة جنسانياً وتمكين الشباب والمجتمع المدني من المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030، بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛

(ب) تبني نهج متكامل وشامل ومواصلة تنفيذه لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عن طريق ربط التحقيقات المالية بالتحقيقات في جرائم الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية من أجل تفكيك شبكات الاتجار التي تقف وراء عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة وجمع المعلومات الاستخبارية عن التعاملات المشبوهة بغية تحقيق الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) تزويد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتمويل كافٍ يمكن التنبؤ به ومستدام لتمكينه من تنفيذ العمل المنوط به في دعم العمليات الحكومية الدولية، مثل آليات استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها واتفاقية مكافحة الفساد، ولتطوير واستخدام الأدوات اللازمة لتعزيز التعاون الدولي استناداً إلى تلك الاتفاقيات، وأيضاً لبناء القدرات من أجل منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومحاربتها،

والتصدي للفساد، واسترداد الموجودات القِيمة المملوكة للدول، مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات المستجدة التي تفرضها جائحة كوفيد-19 والتي قد يكون لها أثر دائم على تدابير التصدي للتهديدات ذات الصلة؛

(د) التشجيع على بناء شبكات التعاون القضائي وتوطيدها، بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الإقليمية، ومواصلة السعي الحثيث لتحسين التنسيق في هذا المجال.
